الإصلاح السياسي في الجزائر بين متطلبات العصرنة وتحديات الإرث التاريخي

The political reform in Algeria is between the requirements of modernity and the challenges of historical heritage

قادة بن عبد الله نوال *

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

nawelkb3@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/04/07	تاريخ المراجعة: 2023/05/12	تاريخ النشر: 2023/06/30

****

ملخص

تعرف الإدارة في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة إصلاحا سياسياً تسعى من خلاله إلى تعديل وتطوير الإدارة المحلية، وتبحث هذه الورقة البحثية في: إشكالية العراقيل التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر بين السعي نح تطورات العصرنة ومحاولة إدخالها إلى مجال التعامل الإجاري والنمط التقليدي الموروث عن الإدارة الفرنسية، مما يستدعي المطالبة المستمرة بالإصلاحات وتحقيق الحكم الراشد .

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، التنمية الإدارية، الحكومة الإلكترونية، الحكم الراشد، الجزائر.

Abstract:

The administration in the Arab countries in general and in Algeria in particular is known as a political reform through which it seeks to modify and develop the local administration and improve its public service. This paper examines the obstacles facing the process of political reform in Algeria between the pursuit of modernization developments and the attempt to introduce them into the field of administrative dealing The traditional demands of the French administration, which calls for continued demand for reforms and good governance.

Keywords: political reform, administrative development, e-government.the good governance,Algeria.

* قادة بن عبد الله نوال، nawelkb3@gmail.com

مقدمة:

تعتبر المبادرات الإصلاحية التي شهدتها الأنظمة العربية عامة والجزائر بصفة خاصة بمثابة تغيّرات أولية نحو أنظمة أكثر ديمقراطية تضمن الاستمرارية في ظل تسارع وتيرة الأحداث العالمية، وحتى الإقليمية وما أفرزته أجندة الأوضاع الداخلية.

تسعى الجزائر من خلال طرح مبادرة الإصلاح السياسي إلى تحسين مستوى تفاعل نظامها السياسي سواء بين مؤسساته أو حتى بين المؤسسات والجماهير، والحفاظ على العلاقة البينية بين الطرفين، وذلك من خلال تجسيد أطروحة الإصلاح السياسي واقعياً، فما هي الأطر والآليات التي اعتمدها النظام السياسي الجزائري لتحقيق الإصلاح السياسي؟

لمعالجة هذا الموضوع تم بناء الخطة التاليّة:

- المحور الأول: مقاربة نظرية للإصلاح السياسي.
- المحور الثاني: الإصلاح السياسي في الجزائر كآلية لتحقيق الديمقراطية.
- المحور الثالث: معوقات وعراقيل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر.

1. مقاربة نظرية للإصلاح السياسي

1.1 . تعريف الإصلاح السياسي:

كانت فكرة الإصلاح على الرغم من قدمها لا تزال هي الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، فقد تحدث "مكيافللي" في كتابة "الأمير" عن أهمية الإصلاح وصعوبة خلق واقع جديد، ومع ذلك لم تتوقف حركة الإصلاح في العالم، حيث جاءت الثورة الفرنسية 1789 وغيرها من الحركات السياسية كلها بهدف تحقيق الإصلاح السياسي، أما في الوطن العربي فبدأت فكرة الإصلاح في الدولة العثمانية وبالخصوص في المجال العسكري ثم امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية، الإدارية والاجتماعية (عمير، د.ت، صفحة 87).

لغة: يقول ابن فارس "صلح الشيء يصلح صلاحاً، دلالة على خلاف الفساد، أما في اللغة الإنجليزية فإن كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع، أما في القرآن الكريم فالمفردة تعني عمل الصالحات "وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار" (سورة البقرة، الآية 25)، كما يعرف بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعيّة داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج" (المشاقبة و علوي، 2012، الصفحات 29-30)

الإصلاح السياسي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام التسلطي، بحيث يبدو التحول الديمقراطي أحد أوجه الإصلاح الشامل، وأهم تلك السّمات الإصلاحيّة التي يجب توفرها في أي مشروع للإصلاح: هي أن

يمتلك النظام السياسي آليات التطور الذاتي المستمر، بما يمكنه من رفع مستوى الكفاءة واستيعاب القوى السياسية وتحقيق الاستقرار المنشود، مع ملاحظة التوازن بين مطلب التغيير المستمر لملاحقة التغييرات الحاصلة وهدف الاستقرار. أما السمة الثانيّة فهي ارتباط الإصلاح بشكل وثيق بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة الصعبة المتمثلة في دعم الثقة بين المواطن والنظام من جهة، وحق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاتها من جهة أخرى. (عربي، 2013، الصفحات 236-240).

يمكن تعريف الإصلاح على أنه مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات، المؤسسات والأبنية، الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، والإستجابة للتحديات التي يواجهها النظام، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات وحقوق الإنسان (عربي، 2013، الصفحات 236-240)، ومن مظاهر الإصلاح السياسي سيادة القانون الشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعاليّة الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية.

يعرف "عبد الإله بلقزيز" الإصلاح بأنه: "التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج"، أما "هنتنغتون" فيعرفه بأنه "تغيير القيّم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء إلى الأمة وعقلنة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة" (بن يزة و ساحلي، 2016، صفحة 4)، ويتسم الإصلاح السياسي بمجموعة من الخصائص (بن يزة و ساحلي، 2016، صفحة 4):

- إنه فلسفة ورؤية شاملة لأنها السبيل الوحيد للطريق الصحيح، وهذه الفلسفة لها آليات تطبيقية أي أنها تحتاج إلى برامج وسياسات تطبيقيّة.

- منهجية علمية للتغيير المبرمج، أي تكون الإصلاحات السياسية وفق تطلعات الجماهير ووفق أسس علميّة منظمة وتؤدي فيما بعد إلى أسس الديمقراطية.

لكن مع بداية التسعينات من القرن العشرين سنلحظ شيء من التغيير في مضامين مصطلح الإصلاح السياسي حيث ذهب Gerado L.Munck إلى أن الإصلاح يمكن النظر إليه على أنه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل تدريجي أو جذري، خلال فترة زمنية محددة، على جماعة بشرية، وذهب "علي الدين هلال" إلى أن الإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعيّة السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الإستقرار السياسي في مجتمع ما. (عربي، 2013، الصفحات 236-240) .

2.1 آليات الإصلاح السياسي:

يتطلب الإصلاح السياسي استخدام آليات متعددة منها:

أ- **البرلمان**: فالسلطة الممنوحة للبرلمان قادرة على ضمان قدر كبير من الشفافيّة لأعمال الحكومة، فالمؤسسة البرلمانية توفر أدوات رقابية فاعلة تتفاوت في درجة آثارها، ومن تم فالإصلاح يقتضي:

- تسهيل عمليّة الاتصال بين السلطة التشريعية وبين المواطنين، وذلك بإقامة حوارات بين نواب المناطق وسكانها، وأن تفتح مكاتب للشكاوى، وقد يستعان بالتطورات الحاصلة في وسائل الإعلام والاتصال.
- المراجعة الدورية للأنظمة والقوانين ومراقبة ردود الفعل عليها والرجوع إلى مواقف المواطنين والأخذ بآراء المتخصصين والإفادة من استطلاعات الرأي العام.
- الاستمرار في مراقبة المسؤولين الحكوميين.
- تطوير عملية الرقابة الماليّة والإدارية والسياسية بما يضمن أفضل استخدام للأموال العامة وللقرارات الحكوميّة.
- أن يعطي البرلمان وغيره من مؤسسات الرقابة، الصلاحيات للتحقيق والتحقق والردع وإيقاف الهدر المالي والسياسي.

ب- **دور وسائل الإعلام**: خاصة مع الثورات التكنولوجية في المواصلات والاتصالات مما أعطى لوسائل الإعلام دوراً متعاظماً وبخاصة في سياق العمليّة الرقابيّة، وأصبح مؤثراً في السعي الجاد للإصلاح في الدول التي ترغب في ذلك، إذ أن نشر الأخبار المتعلقة بالفساد تصنع رأياً شرساً من شأنه أن يخلق ضغطاً يربك القوى النافذة حاميّة للفساد.

ج- **التنمية السياسية والثقافة السياسية**: تعمل الدول المتقدمة إلى رفع مستوى الثقافة السياسية بين أفرادها، وذلك في سياق تنمية سياسية شاملة، فالتنمية السياسية كأحد جوانب الإصلاح السياسي تقوم على ترسيخ المساواة والتعامل بروح القيّم الديمقراطيّة، وحتى يمكن تحقيق ذلك لا بد من تجذير ما يسمى بثقافة الثقة والحوار المتبادلين بين النظام السياسي وبين المواطن، حيث تشير الثقافة السياسية عند "جبريال ألموند" بأنها "نسق للقيّم والاتجاهات والمعتقدات السياسيّة، بحيث أن أي نظام سياسي ينشأ في إطار ثقافة سياسية معيّنة تساعد معرفة مكوناتها وعناصرها في تفسير كيف تتشكل وكيف تعمل المؤسسات السياسية داخل الدولة" (المشاقبة و علوي، 2012، الصفحات 29-30) . ويتطلب الإصلاح تضافر عوامل داخلية وأخرى خارجية تتمثل في: (عمير، د.ت، الصفحات 89-90):

أ- **العوامل الداخلية**:

- تراجع سيطرة النظم الاستبدادية.

- الانفتاح السياسي نتيجة الوعي السياسي ودوره في عملية التحول السياسي والديمقراطي، ويبرز عند إقامة مؤسسات ديمقراطية، من أجل تمكين مختلف القوى السياسية المتواجدة في المجتمع من التعبير والتنظيم والنشاط.

- النمو الاقتصادي حيث يرى الباحثون أنه كلما كان هناك نمو اقتصادي كلما حدت تحول ديمقراطي، والملاحظ أن التنمية المستدامة ما تزال تمثل المطلب الأول لاستتباب الأمن الذي يعد بدوره قاعدة أساسية لبناء التوافق الاجتماعي والتعاون من أجل بناء المواطنة الحقيقية، التي تساهم في عملية الإصلاح التي تتسم بالاستمرارية.

ب- <u>العوامل الخارجية</u>:

وهو يتأتى من اهتمام الدول الكبرى والمنظمات الدولية بالديمقراطية، كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تشجع على الديمقراطية من خلال المبادرة بدعم الدول التي تريد إجراء انتخابات حرة، وذلك بتقديم مساعدات تقنية لإنشاء وتعزيز لجان انتخابيّة مستقلة لمراقبة الانتخابات، وتشجيع مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز دور المجتمع المدني، والعمل على فتح قنوات للتواصل السياسي والتي من شأنها تقوية المجتمع المدني بآلياته المختلفة.

2. الإصلاح السياسي في الجزائر كآلية لتحقيق الديمقراطية

تعرف عمليّة الديمقراطية على أنها حكم الشعب، فقد عرف المفهوم تطوراً تبعاً لتطور المجتمعات منذ الإغريق-اليونان إلى الديمقراطيات الحديثة، التي تحدث عنها كل من "مونتسكيو"، "روسو"، جان جاك روسو" وغيرهم ممن كانت لهم فلسفة جديدة لتطوير المجتمع والنهوض به، وفق مجموعة آليات ومؤسسات تخضع دوماً للمتابعة والرقابة والتوجيه تجنباً للطغيان والتسلط الذي كان سائداً في المجتمعات القديمة.

فالجزائر كغيرها من النظم السياسية الأخرى حاولت الأخذ بأسلوب الديمقراطية كأسلوب للحكم يقتضي احترام حقوق الجميع، ويساهم في توفير سبل العيش المشترك، واحترام الآخر في خصوصياته وثقافته ومبادئه، ولذلك يعد استمرار لما لنضال الحركة الوطنيّة الجزائرية التي طالبت بضرورة تحقيق المصلحة العامة، العدالة الاجتماعية، وفتح المجال لمشاركة جميع أطياف المجتمع في العمليّة السياسية دون استثناء.

تعود مساعي الإصلاح السياسي في الجزائر إلى دستور 23 فيفري 1989 والذي نص لأول مرة على التعددية السياسية، الإعلامية وحرية التعبير وغيرها من مظاهر الانفتاح السياسي على المجتمع، صاحبها انفتاح اقتصادي والشروع في خوصصة آلاف المؤسسات التابعة للقطاع العام، ومرت تجربة الإصلاح السياسي في الجزائر بالمراحل التاليّة:

<u>1.2 مرحلة التسعينيات</u>: عرفت فترة الثمانيات أزمة على مستوى النظام السياسي تمثلت في عجزه عن الاستجابة لمطالب الجماهير، لهذا فرغبة الإصلاح تولدت في ظل الأزمة التي تمثل تحدياً أو خطراً على النظام القائم، وبالتالي لا بد للنظام من اتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية (السيد، د.ت)، خاصة مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونقص الشرعية في عمل النظام السياسي لذا كان مطلب الإصلاح ضرورة ملحة للتعامل مع المرحلة القادمة.

أبانت هذه المرحلة عن الانتقال من نظام الأحادية الحزبيّة إلى التعددية الحزبية وفتح المجالات للتكوينات الاجتماعية الراغبة في التعبير عن آرائها، وتمخض عن ذلك فتح باب التعددية السياسية ونشوء مجموعة من الأحزاب التي أصبحت تُعبّر عن تطلعات الجماهير، حيث تم إنشاء "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" في 11 فيفري 1989، و"الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ" في 21 فيفري 1989، "اتحاد القوى الديمقراطية" في 23 فيفري 1989، وعند تاريخ 30 سبتمبر 1989 تم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسيّة وهي "الحزب الاجتماعي الديمقراطي"، "حزب الطليعة الاشتراكية"، "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، "الحزب الوطني للتضامن والتنمية" (سويقات، 2006، صفحة 124) .

كما حاول النظام السياسي الجزائري ضمان أمن وحقوق أفراده، فالأمن السياسي هو أحد جوانب الأمن الإنساني الذي يرى الفرد كلاعب مركزي وهو يشمل السلامة الشخصيّة، والحماية من العُنف الشخصي، حرية التنقل توفير الغذاء والماء، الحق في التعليم والمعلومات، وحرية الممارسات الثقافية والدينية (Gunda Werner Institut)، لهذا حدد دستور 1989 الذي أكدّ في مواده: 39. 40. 41 على التوالي، أن حُريات التعبّير وإنشاء الجمعيات والاجتماع كلها مضمونة للمواطن بالإضافة إلى تمتع الفرد بكامل حقوقه المدنية والسياسية في التنقل داخل التراب الوطني (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، بالإضافة إلى فتح المجال لحرية الرأي والتعبير عن طريق تأسيس الصحف والقنوات الإخبارية.

نصّ قانون الإعلام الجزائري لسنة 1990 في مادته 02 على أن "الحق في الإعلام يُجسده حق المُواطن في الاطلاع بكيفيّة كاملة وموضوعيّة على الوقائع والآراء التي تهُم المُجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مُشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقاً للمواد 35-39-40 من الدستور، أما في المادة 3 من ذات القانون فقد تطرقت إلى "ممارسة حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الانسانية ومقتضيات السيادة الخارجية والدفاع الوطني" (إلياس طلحة، 2017، ص193)، كما أجاز الدستور للرئيس حق تعيّين رئيس الحُكومة وتنحيّته، وكذلك حق حلّ البرلمان متى شاء وإجبارُه على مُعاودة الاجتماع للمصادقة على قانون لم يصادق عليه من قبل، بالإضافة إلى تمتُعه بصلاحيات واسعة لحكم البلاد في الحالات الاستثنائية. (قيرة، 2002، صفحة 152)

2.2 مرحلة الألفية: تميزت هذه المرحلة بتنوع فرص الإصلاح السياسي التي شملت تحسين في كيفية إدارة النظام، وتقوية مؤسساته عن طريق إدخال أنماط جديدة في إدارته بغية تسهيل عمليّة استمراره وبقائه، والعمل على حشد كل القوى والقدرات لتحقيق فاعلية أفضل في الأداء.

أدرك صانع القرار أهمية نظم الاتصال الحديثة في العملية السياسية، وذلك لما عرفته المرحلة الجديدة من نظام العولمة الاتصالية وجيلها الرابع الذي قرب المسافات واختصر الطرق، وسهل عمليّة الاتصال والولوج إلى المعلومات عن طريق شبكة الأنترنيت، ونظم التدفق العالية، والتي ستسمح بالدخول إلى مرحلة جديدة في النظام السياسي.

من هذا المنطلق تم طرح مشروع الحكومة الإلكترونية كما قدمها "بليك هلريس" 2000 يلخص فيها الحكومة الإلكترونية على أنها ليست مجرد موقع عن الحكومة وبريد إلكتروني أو مجرد تقديم خدمات عبر الأنترنت، أو أنها مجرد مداخل رقمية حول الوصول إلى المعلومات الحكومية والمدفوعات الإلكترونية، حيث أنها ستغيّر طريقة الاتصال بين الطرفين المواطنين بالحكومات وأيضا الحكومات بالمواطنين، كما أنها ستؤدي إلى مفاهيم جديدة للمواطنة سواء من حيث الاحتياجات والمسؤوليات ومشاركة المواطنين للحكومة في صنع العملية السياسية الديمقراطية وذلك في أوسع معانيها (التأكيد على المشاركة في اتخاذ القرار السياسي أي فتح المجال لشريحة واسعة من الجماهير والاضطلاع على عمل الحكومة).

إذ يعود تحديد مفهوم الحكومة الإلكترونية من طرف لجنة الأمم المتحدة لتنشيط التبادل التجاري بين الدول بالوسائل الإلكترونية، في الوقت الذي أصبحت فيه الحكومة التقليدية تتخبط بين مستنداتها الورقية متعبة هرمة دون أن تلقى من شعوبها سوى التذمر وعدم التقدير نتيجة البيروقراطية وزحمة الدوائر والمؤسسات.

كما عرفها البنك الدولي على أنها استخدام تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات لتحقيق الإصلاح من خلال تسريع عملية الشفافية، وتقريب المسافات وإزالة العوائق وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على نواحي حياتهم المختلفة (لعرج، 2016، صفحة 208)

كما يمكن تحديد ماهية الحكومية الإلكترونية من خلال ما يلي:

- استخدام تقنية المعلومات والإتصالات من قبل الحكومة لتعزيز نطاق ونوعية المعلومات والخدمات المقدمة للمواطنين بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

- عملية التحول الجذري للعمل الحكومي من الأسلوب المتعارف عليه إلى العمل الإلكتروني عن طريق نافدة الخدمات الإلكتروحكومية المتاحة على مدار الساعة.

- قدرة الإدارات والقطاعات الحكومية المختلفة على توفير وتقديم الخدمات والمعاملات والإجراءات الحكومية بوسائل إلكترونية في إطار من الشفافية والوضوح.

- قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وقطاع الأعمال بسرعة ودقة عالية وبأقل التكاليف عبر شبكة الأنترنت (عمر و أبو هاشم، 2013، صفحة 191)

من أهداف الحكومة الإلكترونية ما يلي:

✓ انعكاس الحكومة الإلكترونية على أعمال المؤسسات الحكومية الداخلية غير الظاهرة للمتعاملين تتمثل في تحقيق السرعة، والشفافية وإمكانية المحاسبة، والكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداة أنشطة الإدارة الحكومية.

✓ تعمل على التوجه نحو تحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة عبر وسائل الإتصال.

✓ سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والإتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال.

✓ تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والإقتصادي.

✓ هندسة وهيكلة الأنشطة والعمليات والإجراءات الحكومية لتحقيق التنمية والإصلاح الإداري الذي تسعى له مختلف الحكومات. (حاج سعيد، 2015، الصفحات 12-13)

جرى تعديل آخر تمثل في صدور قانون الأحزاب الجديد والذي تضمن بعض التعديلات الهادفة إلى ترشيد التعددية السياسية في إطار الديمقراطية وذلك عقب عرض مشروع القانون العضوي المتعلق بنظام الأحزاب سنة 1997 الذي أفضى إلى تكاثر الجمعيات ذات الطابع السياسي الذي لم يخدم التمثيل الشعبي والوطني المطلوب، ولا ترقية الثقافة الديمقراطية وممارستها، لهذا جاء قانون الأحزاب والانتخابات رقم 12-04 المؤرخ في 12 جانفي 2012 بغية إعطاء دافع قوي لعملية الإصلاح السياسي.

حملت مبادرة الإصلاح التي أقرها النظام السياسي عقب تحولات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية التي عرفتها المنطقة العربية ضرورة التأكيد على أهمية ودور المرأة في المجال السياسي وتمكينها سياسياً، وهو الهدف الذي تبناه النظام السياسي الجزائري تماشياً ومتغيّرات المرحلة الجديدة والتي فرضت عليه ضرورة إشراك جميع الفواعل في العملية السياسية وفي صناعة القرار من منطلق أن النظام السياسي في حاجة إلى جميع أعضائه (الذكور والإناث) وقدراته من أجل الاستمرارية والبقاء.

فدور المرأة لم يعد يقتصر فقط على المشاركة وإنما توسع دورها ليشمل وظيفة اتخاذ القرار وتنفيذه، فتحديات المرحلة الجديدة قد ألحت ضرورة التعامل معها، لهذا فقد سمح تعديل القانون العضوي رقم 12-04 الصادر بتاريخ 12-01-2012 والمتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية وتأطير العمل السياسي، بدخول المرأة للمجال السياسي وحصولها على مقاعد في البرلمان بحيث فازت بـ 145 مقعداً أي بنسبة 31.39% وهو ما عبّر عن استجابة الشعب لنداء رئيس الجمهورية من خلال الخطاب الذي ألقاه في ولاية سطيف والذي أريد من خلاله دعم الانتخابات (بدري، د.ت، صفحة 467) .

ويمكن عن طريق التمثيل الديمقراطي تمثيل مصالح المرأة وسماع صوتها. وتؤكد المادة 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أهمية تمثيل المرأة في الحياة السياسية لبلدها:

- تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، الحق في (الأمم المتحدة)

أ- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

ب- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.

ما يشار إليه الآن هو أن الجزائر تمر بمرحلة جديدة من مرحلة الإصلاحات ومكافحة الفساد الذي استشرى في جميع المواقع والقطاعات، فقد شهدت الجزائر هي الأخرى حراكاً شعبياً سلمياً باعتباره شكل حضاري من أشكال التعبير الديمقراطي، والذي عبر من خلاله الشعب الجزائري عن رفضه لكل أنواع وأشكال الفساد، وراغب في رسم مرحلة جديدة تدار وفق نمط يحدد حقوق وواجبات كل فرد، وذلك في إطار دولة الحق والقانون.

3.2- معوقات وعراقيل عمليّة الإصلاح السياسي في الجزائر

إن التأكيد على كون الإصلاح السياسي هو عمليّة تغيير من داخل النظام وبالآليات التي يتيحها تطرح بالنسبة للنظم العربيّة إشكاليّة أساسية تتعلق بعمق الجمود والركود التي تعانيه هذه الأنظمة ما يجعل من الصعوبة بمكان مباشرة الإصلاح من داخل النظام، فالخوف من فقدان بعض المكتسبات المادية والرمزية، قد يدفع المنتفعين وذوي المصالح إلى المقاومة الشديدة لمسار الإصلاح، زيادة على أن معظم تلك النظم لا تملك الآليات والوسائل التي يمكن الاعتماد عليها (عربي، 2013، صفحة 240).

والملاحظ أن القوى التي تسعى لتحقيق الإصلاح عادة ما تواجه تهميشاً ومعارضة من السلطة الحاكمة أو النخب السياسية الأخرى، نتيجة تعارض الأفكار والرؤى من جهة والمصالح من جهة أخرى، وبالتالي يحدث شرخ في عمليّة الإصلاح السياسي وكذا مرحلة التحول الديمقراطي التي ينشدها النظام السياسي.

كما تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر عراقيل عديدة تتمثل في الفساد الذي يعني إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وتجسيداته تبدو جلياً في آليتين: آلية دفع الرشوة والعمولة لتسهيل الأمور لأشخاص معينين، وآلية الرشوة المقعنة أو العينية التي تتمثل في نهب المال العام للحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب وأبناء المنطقة أو الانتماء الحزبي في الجهاز الوظيفي (قيرة، 2002، صفحة 285).

تشكل قضيّة الفساد بمثابة حاجز نحو الاستمرارية وبالتالي يتشكل عزوف سياسي لدى المواطنين بسبب شعورهم بأن عملية الإصلاح لا تحقق لهم أية امتيازات في ظل عدم وفاء القادة السياسيين بوعودهم مما يعمل على فقدان الثقة في النخبة السياسية بداية بالسلطة الحاكمة لتدرج نحو معظم قيادات المعارضة بشتى اتجاهاتها، مما يشكل ثقافة شعبيّة معيقة للتحول الديمقراطي، وانتشار الأميّة، وانخفاض مستوى الحس المدني لدى شريحة كبيرة في المجتمع (قيرة، 2002، صفحة 285).

من جهة أخرى، فإن الإصلاح قد ينصدم بخصوصية المجتمعات الثقافية الرافضة للتغيير والإصلاح مما يجعلها في سلوك دفاعي ضد كل ما هو آت من الخارج، وتعتبره دخيلاً على ثقافتها الأصليّة، خاصة فتح المجال للتمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة.

تواجه الجزائر مرحلة انتقالية بدأت مع حراك 22 فيفري 2019 التي طالبت فيها الجماهير المتظاهرة بمزيد من الإصلاحات السياسية، بدأتها بمطالبة الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" بالتنحي على سدة الحكم وعدم الترشح للانتخابات الرئاسية، كما أكد المتظاهرون في مسيراتهم على ضرورة محاسبة كل من له علاقة بقضايا الفساد وتقديمهم للعدالة، وهو المطلب الذي تأكد بغيداع العديد من المسؤولين سجن الحراش في خطوة أولى نحو إعمال مبدأ المحاسبة، والتأكيد على الشفافية في الانتخابات الرئاسية.

خاتمة:

إن فكرة الإصلاح السياسي في الجزائر وعلى مرّ سنوات عديدة قد اصطدمت بعراقيل كثيرة وهو ما يتطلب إعادة النظر في طرح الفكرة مجدداً، فعلى حد تعبير "فرانسيس فوكوياما" فإنه يعيد فكرة الإصلاح السياسي إلى القيم الليبيرالية الديمقراطية من خلال إدراك أن الرغبة الفعالة لدى الأفراد في علاج الفساد وإيجاد المجتمع الذي يحققون فيه ذواتهم بعدالة، هي واحدة من أهم عوامل إصلاح الأنظمة السياسية، وبذلك فالأنظمة السياسية الراغبة في الإصلاح على غرار الجزائر أمامها مهمة إعادة تطوير مواردها البشرية علمياً وإدارياً، وتوفير فرص متكافئة أمام الأفراد وتقدير الإبداع والابتكار.

قائمة المراجع:

Gunda Werner Institut. (n.d.). *The Concept of Human Security*. Retrieved 5 26, 2018, from https://www.gwi-boell.de/en/2010/08/04/concept-%E2%80%9Chuman- security%E2%80%9D

ابتسام بدري. (د.ت). دور الأحزاب السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في الجزائر بين واقع الخصوصية وطموح تحقيق التكيّف. *مجلة المفكر* (9).

أحمد سويقات. (2006). التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004. *مجلة الباحث* (4).

أحمد عمر، و الشريف أبو هاشم. (2013). *الإدارة الإلكترونية- مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة-*. الأردن: دار المنهاج للنشر والتوزيع.

اسماعيل قيرة. (2002). *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *الديمقراطية*. تم الاسترداد من https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (بلا تاريخ). *دستور 1989*. تاريخ الاسترداد 07 07, 2017، من http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm

أمين عواد المشاقبة، و المعتصم بالله داود علوي. (2012). *الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)*. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

سعاد عمير. (د.ت). محددات الإصلاح السياسي.

عبد الله حاج سعيد. (2015). تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر. *مجلة الإنسان والمجال* (2).

مجاهد نسيمة لعرج. (2016). استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية "المحاولة الجزائرية". *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات* (3).

محمد محمود السيد. (د.ت). *مفهوم الإصلاح السياسي*. تاريخ الاسترداد 07 07, 2019، من الحوار المتمدن: http://www.m.ahewar.org

مسلم بابا عربي. (جوان, 2013). محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي. *دفاتر السياسة والقانون* (9).

يوسف بن يزة، و مبروك ساحلي. (ديسمبر, 2016). الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي. *مجلة دراسات وأبحاث* (25).